



موقف مؤرخي الأشاعرة من حديث الافتراق
عرض وتحليل

The position of Ash’ari historians on the hadith of Muslims’ separation, “Exposition and analysis”

إعداد

الأستاذ الدكتور/ فتحي مُحَمَّد الزغبي

أستاذ العقيدة والفلسفة المتفرغ بالكلية

الدكتور/ مُحَمَّد عبد العزيز مشعل

مدرس العقيدة والفلسفة بالكلية

بحث مقدم إلى :

المؤتمر الدولي الثاني لكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا

موقف أهل السنة والجماعة من التيارات والمذاهب الفكرية

الجهود – المناهج – القضايا

المنعقد في يوم

١٠ محرم١٤٤٣هـ

١٨ أغسطس ٢٠٢١ م

• موقف مؤرخي الأشاعرة من حديث الافتراق "عرض وتحليل"

محمد عبد العزيز مشعل، فتحي محمد الزغبي

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر، طنطا، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: mohamedmashaal.27@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان موقف مؤرخي الأشاعرة من حديث افتراق الأمة وذلك باستخدام المنهج التحليلي، وأظهر البحث الروايات الواردة في حديث افتراق الأمة بين القبول والرفض، وذكر الروايات التي ورد في هذا الحديث، وأوضح مواقف العلماء تجاه حديث افتراق الأمة، فمنهم من قبل الحديث لثبوت صحته عندهم بطرق متعددة، ومنهم من رفض الحديث لعدم ثبوت صحته عندهم، ومنهم من قبل صدر الحديث ورفض ما ورد في آخره لعدم ثبوت صحة آخره وهو ما رجحناه، ومنهم من قبل الحديث مع توجيه المعنى المراد بعيدا عن ظاهر النص، كما تحدث البحث عن موقف مؤرخي الأشاعرة البغدادي والاسفراييني والشهرستاني من الحديث، وقد بينا قبولهم حديث الافتراق وما يختلفون فيه عن غيرهم، وكذا بيان موقف الأشاعرة من مخالفيهم لبيان الأثر الذي ترتب على قبول هذا الحديث عند مؤرخيهم، وكان من أهم نتائج هذا البحث قبول أكثر مؤرخي الأشاعرة لحديث افتراق الأمة وتقسيم الفرق على ما ورد فيه من عدد لإفادته الحصر، ولم يأت قبولهم حديث افتراق الأمة في سياق التعصب للمذهب أو تكفير غيرهم كما عند البعض وإنما كانت غايتهم محاولة حصر الفرق وجمعها تحقيقا لما ورد في الحديث، وترجيح عدم قبول ما جاء في حديث افتراق الأمة من زيادات وترجيح المقصود بالعدد الوارد في الحديث ليس الحصر وإنما التكثير، وسماحة المذهب الأشعري مع مخالفيهم وعدم تكفيرهم لغيرهم من المسلمين وهذه الرؤية أسسها إمامهم الأشعري وهي معتمد مذهب الأشاعرة، وتبني الأزهر الشريف المذهب الأشعري بسبب موقفه من مخالفيه، واجتثاثه نزعة التعصب والتكفير.

الكلمات المفتاحية: الأشاعرة – حديث الافتراق – التكفير – البغدادي– الاسفراييني– الشهرستاني.

The position of Ash’ari historians on the hadith of Muslims’ separation, “Exposition and analysis”

Mohamed Abdul Aziz Mashaal, Fathi Mohamed Al Zoghbi
Department of Theology and Philosophy, Faculty of Theology, Al-Azhar University, Tanta, Egypt.
Email: mashaal.88@gmail.com

Abstract:

This research presents the position of Ash’ari historians regarding the hadith of Muslims' separation using the analytical method. Some of Ash’ari accepted the hadith because its authenticity was proven to them, and some of them rejected the hadith because its authenticity was not proven to them, and among them were those who accepted the beginning of hadith and rejected what was mentioned at the end of it because its end was not proven to be true to them, and this is what we preferred, and some of them accepted the hadith by directing the intended meaning away from the apparent text. The research also talked about the position of the Ash’ari historians Al-Baghdadi, Al-Asfraini, and Al-Shahristani regarding the hadith, and showed their acceptance of the hadith of the separation of Muslims and what they differ in from others. The most important results of this research, which are summarized in the following: Most Ash’ari historians accepted the hadith of Muslims' separation and divided the sects according to the number mentioned in it for the benefit of its enumeration. Their acceptance of the hadith of the Muslims separation did not come in the context of the fanaticism of the sector of excommunicating others and condemning them to lack of faith as some have, but their goal was to try to narrow the difference and collect them in order to achieve what was mentioned in the hadith, and to suggest not accepting what was mentioned in the hadith of the separation of Muslims from additions and weighting what is meant by the number mentioned in the hadith is not a limitation but rather a

multiplicity, and the tolerance of the Ash’ari school with their opponents and their unbelief for other Muslims. This vision was founded by their Imam Al-Ash’ari, who is the author of the Ash’ari school of thought.

Keywords: Ash'ari - Muslims separating - unbelief - Al-Baghdadi - Al-Asfraini, Al-Shahristani.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا مُحَّد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فإنه من الأسباب الدافعة إلى تعدد فرق المسلمين ومسارعة كل فرقة إلى تكفير غيرها حديث افتراق الأمة، والذي يثبت أن الأمة ستفترق إلى فرق متعددة وليس منهم سوى واحدة هي الناجية، يقول ﷺ فيما روي عنه: (افترقت اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)[1]، وقوله ﷺ: (إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا واحدة وهي: الجماعة)[2].

وقد اجتهدت كل فرقة إلى إثبات أنها بمفردها الفرقة الناجية المقصودة في حديث النبي ﷺ، متخذة من تكفير غيرها سلاحا في مواجهة غيرها من الفرق.

كما ترتب أيضًا على هذا الحديث اجتهاد بعض مؤرخي الفرق بحصرها وعدّها، ومحاولة الوصول بها إلى ثلاث وسبعين كما نص الحديث.

من هنا كان لا بد من الوقوف أولًا على صحة هذا الحديث وبيان موقف مؤرخي الأشاعرة منه في تأريخهم للفرق وبيان موقف الأشاعرة من مخالفيهم.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة

- المقدمة وفيها إشكالية البحث وأهميته وخطته.
- التمهيد وفيه الحديث عن الوحدة والتآلف بين المسلمين والتحذير من الفرقة والاختلاف.
- المبحث الأول وفيه الحديث عن الروايات الواردة في حديث افتراق الأمة بين القبول والرفض.
- المبحث الثاني وفيه الحديث عن موقف البغدادي والاسفراييني والشهرستاني من حديث افتراق الأمة.
- المبحث الثالث وفيه الحديث عن موقف الأشاعرة من مخالفيهم من الفرق الإسلامية.
- الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: السنة، باب: شرح السنة، رقم: (٤٥٩٨) (٣٢٣/٤).

[2] أخرجه ابن ماجة في سننه، كتاب الفتن، باب: افتراق الأمم، رقم: (٣٩٩٣) (١٣٢٢/٢).

تمهيد

الوحدة والتآلف بين المسلمين في عصر الرسول ﷺ:

لكي نعرف متى بدأ الخلاف، وكيف نشأ التفرق، وسادت الفرقة بين المسلمين، ينبغي أن نتحدث أولا عما ساد بين المسلمين من وحدة في الدين، وألفة بين القلوب، واعتصام بحبل الله جميعا، وبعد عن التفرق والخلاف في عصر النبي صلي الله عليه وسلم.

يذكر لنا الإمام محمد عبده أنه حينما جاء القرآن الكريم نهج بالدين منهجا لم يكن عليه ما سبقه من الكتب المقدسة منهجا يمكن لأهل الزمن الذي أنزل فيه ولمن يأتي بعدهم أن يقوموا عليه، فلم يقصر الاستدلال على نبوة النبي ﷺ بما عهد الاستدلال به على النبوات السابقة بل جعل الدليل في حال النبي مع نزول الكتاب عليه في شأن من البلاغة يعجز البلغاء عن محاكاته فيه ولو في مثل أقصر سورة منه، وقص علينا من صفات الله ما أذن الله لنا أو ما أوجب علينا أن نعلم، لكن لم يطلب التسليم به لمجرد أنه جاء بحكايته ولكنه أقام الدعوى وبرهن وحكى مذاهب المخالفين، وكر عليها بالحجة وخاطب العقل واستنهض الفكر وعرض نظام الأكوان وما فيها من الأحكام والإتقان على أنظار العقول، وطالبها بالإمعان فيها لتصل بذلك إلى اليقين بصحة ما أدعاه ودعا إليه، حتى أنه في سياق قصص أحوال السابقين كان يقرر للخلق سنة لا تتغير وقاعدة لا تتبدل فقال تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ٢٣﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ١١﴾ [2]، واعتضد بالدليل حتى في باب الأدب فقال: ﴿وَلَا تَسۡتَوِي ٱلۡحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُۚ ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِي بَيۡنَكَ وَبَيۡنَهُۥ عَدَٰوَةٞ كَأَنَّهُۥ وَلِيٌّ حَمِيمٞ ٣٤﴾ [3]

وتآخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس على لسان نبي مرسل بتصريح لا يقبل التأويل وتقرر بين المسلمين كافة – إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه – أن من قضايا الدين مالا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل كالعلم بوجود الله وبقدرته على إرسال الرسل وعلمه بما يوحى به إليهم وإرادته لاختصاصهم برسالته وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم معنى الرسالة وكالتصديق

---

[1] الفتح٢٣

[2] الرعد١١

[3] فصلت٣٤

بالرسالة نفسها، كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو عن الفهم فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل[1]

التحذير من الفرقة والخلاف:

حذر الله المؤمنين من الوقوع في الخلاف وذلك في قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾[2]

ويذكر الحافظ ابن كثير في تفسيره لتلك الآية أنه تبارك وتعالى حذر عباده المؤمنين عن أن يطيعوا طائفة من أهل الكتاب الذين يحسدون المؤمنين على ما آتاهم الله من فضله وما منحهم من إرسال رسوله كما قال تعالى: وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ۖ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ [3] وهكذا قال هاهنا : إِن تُطِيعُواْ فَرِيقاً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم ، ثم قال تعالى: وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ . يعني أن الكفر بعيد منكم وحاشاكم منه، فإن آيات الله تنزل على رسوله ليلا ونهارا، وهو يتلوها عليكم ويبلغها إليكم وهذا كقوله تعالى: وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۙ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ [4]، ثم قال تعالى: وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ، أي ومع هذا الاعتصام بالله والتوكل عليه هو العمدة في الهداية والعدة في مباعدة الغواية والوسيلة إلى الرشاد وطريق السداد وحصول المراد [5].

ويذكر العلامة الشهرستاني أن الاختلافات الواقعة في حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة رضى الله عنهم هي اختلافات اجتهادية، كان غرضهم منها إقامة مراسم

---

[1] راجع: رسالة التوحيد للإمام محمد عبده (١/٥-٦)، دار الكتاب العربي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

[2] آل عمران ١٠٠ – ١٠١

[3] البقرة ١٠٩

[4] الحديد ٨

[5] راجع: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (١/٣٨٨)، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

الشرع وإدامة مناهج الدين فأول تنازع وقع في مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه البخاري عن عبد الله بن عباس ﷺ قال: لما اشتد بالنبي ﷺ مرضه الذي مات فيه قال أئتوني بدواة وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعدي فقال عمر ﷺ إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع حسبنا كتاب الله وكثر اللغط فقال النبي ﷺ قوموا عني لا ينبغي عندي التنازع قال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم(١).

والخلاف الثاني في مرضه أنه قال: جهزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف عنه فقال قوم يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة، وقال قوم قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام فلا تسع قلوبنا مفارقته والحالة هذه فنصبر حتى نبصر أي شيء يكون من أمره.

وقد عقب الشهرستاني على هذين التنازعين فذكر أنه إنما أوردهما لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة في أمر الدين وليس كذلك؛ وإنما الغرض كله إقامة مراسم الشرع في حال تزلزل القلوب وتسكين نائرة الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور (٢).

فالمسلمون في الصدر الأول كانوا يرون ألا سبيل لتقرير العقائد إلا بوحي، وهو ما قاله ابن خلدون(٣)، حيث كانوا يرون أن التناظر والتجادل في الاعتقاد يؤدي إلى الانسلاخ من الدين، وعليه تقررت عقائد الدين في القرآن الكريم المقطوع به في الجملة والتفاصيل، فقد بعث مُحَمَّد ﷺ بدين الإسلام داعيا إلى الوحدة في الدين، وإلى التآلف بين القلوب، ناهيا عن الفرقة والخلاف(٤)، كما في آيات كثيرة منها قوله تعالى: إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ (٥).

والظاهر – كما يقول الحافظ ابن كثير – أن الآية عامة في كل من فارق دين الله وكان مخالفا له فان الله بعث رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وشرعه واحد لا اختلاف

---

[١] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب: مرض النبي ﷺ ووفاته، رقم: (٤١٦٩) (٤/١٦١٢).

[٢] الملل والنحل، الشهرستاني (١/٢٢-٢٣)، دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٤هـ.

[٣] راجع: المقدمة، ابن خلدون (١/٢٦٧)، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، مكتبة الأسرة – مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

[٤] راجع: التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية للشيخ مصطفى عبد الرازق (ص٢٧٠-٢٧٢)، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، ١٣٧٩هـ- ١٩٥٩م.

[٥] الأنعام ١٥٩

فيه ولا افتراق، فمن اختلفوا فيه (وكانوا شيعا) أي فرقا كأهل الملل والنحل والأهواء والضلالات فإن الله تعالى قد برأ رسوله ﷺ مما هم فيه، وهذه الآية كقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن يُنِيبُ ١٣﴾ [1]، وفي الحديث (نحن معاشر الأنبياء أولاد علات ديننا واحد) [2]، فهذا هو الصراط المستقيم وهو ما جاءت به الرسل من عبادة الله وحده لا شريك له والتمسك بشريعة الرسول المتأخر، وما خالف ذلك فضلالات وجهالات وآراء وأهواء والرسل برآء منها كما قال الله تعالى: (لست منهم في شيء) [3].

ويرى الفخر الرازي أن المراد من الآية الحث على أن تكون كلمة المسلمين واحدة، وأن لا يتفرقوا في الدين ولا يبتدعوا البدع[4].

والواقع أن موقف السلف من الصحابة من البحث في العقائد كان موقفاً حكيماً، "فهم في الحقيقة كانوا يؤمنون بعقيدة الإسلام إيماناً قوياً لا تشوبه شائبة، كيف لا وهم كانوا يقتبسون من أنوار النبوة؟ وهم كانوا كلما استشكل عليهم أمر من أمور العقائد أو الأحكام العملية لجأوا إلى الرسول ﷺ، فكانوا متحققين بالإيمان علماً وحالاً، ومن هذا شأنه لا يستسيغ في الحقيقة جدلاً عقلياً حول مسائل الإيمان، وهذا يفسر لنا لمَ لم يجنح الصحابة ومن تبعهم إلى التعمق والبحث الجدلي العقلي في أمور الاعتقاد"[5]

وقد أشار إلى ذلك طاش كبرى زاده، فذكر أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كانوا في زمن النبي عليه السلام على عقيدة واحدة هي ما جاء في كتاب الله؛ "لأنهم أدركوا زمان الوحي

---

[1] الشورى ١٣

[2] أخرجه البخاري في صحيحه (الأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد)، كتاب الأنبياء، باب واذكر في الكتاب مريم، رقم: (٣٢٥٩) (١٢٧٠/٣).

[3] راجع: تفسير ابن كثير (١٩٧/٢)

[4] راجع: التفسير الكبير للرازي (٨/١٤-٧)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠م.

[5] راجع علم الكلام وبعض مشكلاته للعلامة الدكتور أبو الوفا التفتازاني (ص١١)، دار الثقافة، ١٩٩١م.

وشرف صحبة صاحبه، وأزال نور الصحبة عنهم ظلم الشكوك والأوهام، وهكذا إلى زمن انقراض الصحابة رضي الله عنهم"[١].

يضاف إلى ما تقدم أن الصحابة خشوا أن يؤدي البحث العقلي الاجتهادي في مجال العقائد إلى انقسام المسلمين بعضهم على بعضهم الآخر، فنهوا عن ذلك، وحرصوا على توحيد الكلمة بأن يكونوا على منهاج واحد في أصول العقائد، وإن كان ثمة خلاف بينهم فهو في فروع الأحكام الشرعية، بمعنى أنهم لم يختلفوا في الذات الإلهية، من حيث وحدانيتها وتنزيهها، وإنما اختلفوا أحيانا في فروع المسائل الفقهية المتعلقة بالأحكام الشرعية كالميراث مثلاً وهذا اجتهاد كل منهم بالرأي[٢].

وجاء في شرح المقاصد للتفتازاني "أن الأحكام المنسوبة إلى الشرع منها ما يتعلق بالعمل وتسمى فرعية وعملية ومنها ما يتعلق بالاعتقاد وتسمى أصلية واعتقادية، وكان الأوائل من العلماء ببركة صحبة النبي ﷺ وقرب العهد بزمانه وسماع الأخبار منه ومشاهدة الآثار مع قلة الوقائع والاختلافات وسهولة المراجعة إلى الثقات مستغنين عن تدوين الأحكام وترتيبها أبوابا وفصولا وتكثير المسائل فروعا وأصولا، إلى أن ظهر اختلاف الآراء والميل إلى البدع والأهواء وكثرت الفتاوى والواقعات، ومست الحاجة فيها إلى زيادة نظر والتفات، فأخذ أرباب النظر والاستدلال في استنباط الأحكام وبذلوا جهدهم في تحقيق عقائد الإسلام وأقبلوا على تمهيد أصولها وقوانينها وتلخيص حججها وبراهينها وتدوين المسائل بأدلتها والشبه بأجوبتها، وسموا العلم بها فقها وخصوا الاعتقاديات باسم الفقه الأكبر، والأكثرون خصوا العمليات باسم الفقه، والاعتقاديات بعلم التوحيد والصفات، تسمية بأشهر أجزائه وأشرفها، واعتبروا في أدلتها اليقين؛ لأنه لا عبرة بالظن في الاعتقاديات، فظهر أنه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب من أدلتها اليقينية"[٣].

---

[١] راجع: مفتاح السعادة، طاش كبرى زادة، (١٤٣/٢)، دار الكتب العلمية – بيروت.

[٢] راجع: علم الكلام لأبي الوفا التفتازاني (ص١١-١٢).

[٣] شرح المقاصد في علم الكلام، التفتازاني (٦/١)، دار المعارف النعمانية – باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

المبحث الأول

الروايات الواردة في حديث افتراق الأمة

بين القبول والرفض

درج مؤرخو الفرق وعلماء العقيدة والكلام من القدماء، والكاتبون في الفرق والعقيدة من المعاصرين على أن يتحدثوا في بداية مؤلفاتهم عن حديث افتراق الأمة، حيث يرى الكثيرون منهم أن الحديث صحيح لتعدد طرقه على الرغم من أن الحديث لم يروه الشيخان في صحيحيهما، وإن كان قد ورد عند غيرهما من أصحاب السنن وغيرهم، كما استشهد به البعض كالحافظ ابن كثير في تفسيره، وبين أنه روي من طرق متعددة، ومنهم من رفض الاستشهاد بهذا الحديث، وقال بعدم صحته، وهناك من قبل صدر الحديث ورفض ما ورد فيه من إضافات، وهذا سيأتي تفصيله فيما يلي:

روايات حديث افتراق الأمة كما وردت في كتب السنة:

أخرج أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)(١).

وأخرج الحاكم عن معاوية قال: قال رسول الله ﷺ: (إن أهل الكتاب تفرقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة ويخرج في أمتي أقوام تتجارى تلك الأهواء بهم كما يتجارى الكلب بصاحبه فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله)(٢).

وأخرج الحاكم عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: (يأتي على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل حتى لو كان فيهم من نكح أمه علانية كان في أمتي مثله، إن

---

[١] سنن أبي داوود، كتاب السنة، باب شرح السنة، رقم: (٤٥٩٦) (٥/٧). سنن الترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله، رقم: (٢٦٤٠) (٤/٣٢٢). مسند أحمد، مسند أبي هريرة، رقم: (٨٣٧٨) (٨/٣٠١). مستدرك الحاكم، كتاب العلم، رقم: (٤٤١) (١/٢١٧).

[٢] مستدرك الحاكم، كتاب العلم، رقم: (٤٤٣) (١/٢١٨).

بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملة واحدة فقيل له: ما الواحدة قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي)[١].

وأخرج الحاكم عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: (لتسلكن سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل، ولتأخذن مثل أخذهم إن شبرا فشبر، وإن ذراعا فذراع، وإن باعا فباع، حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتم فيه، ألا إن بني إسرائيل افترقت على موسى على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، وإنها افترقت على عيسى ابن مريم على إحدى وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم، ثم إنهم يكونون على اثنتين وسبعين فرقة كلها ضالة إلا فرقة واحدة الإسلام وجماعتهم)[٢].

وأخرج ابن ماجة عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وسبعون في النار وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة فإحدى وسبعين في النار وواحدة في الجنة والذي نفس مُحَمَّد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة فواحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار قيل: يا رسول الله من هم قال : الجماعة)[٣].

وأخرج أحمد عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: (إن بني إسرائيل تفرقت إحدى وسبعين فرقة فهلكت سبعون فرقة وخلصت فرقة واحدة وإن أمتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة تهلك إحدى وسبعون فرقة وتخلص فرقة، قيل: يا رسول الله من تلك الفرقة قال: الجماعة الجماعة)[٤].

كما ذكر هذه الروايات وغيرها من الروايات الواردة في هذا الحديث ابن الأثير في جامع الأصول[٥] والهيثمي في مجمع الزائد[٦].

---

[١] مستدرك الحاكم، كتاب العلم، رقم: (٤٤٤) (١/٢١٨).

[٢] مستدرك الحاكم، كتاب العلم، رقم: (٤٤٥) (١/٢١٩).

[٣] سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، رقم: (٣٩٩٢) (٢/١٣٢٢).

[٤] مسند أحمد، مسند أنس بن مالك، رقم: (١٢٤٧٩) (١٩/٤٦٢).

[٥] راجع: جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير (١٠/٣٤-٣٢)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

[٦] راجع: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي (١/١٨٩،١٥٦) (٧/٢٦١-٢٥٧) (٧/٣٢٤-٣٢٣)، دار الكتاب العربي – القاهرة، ١٤٠٧هـ.

موقف العلماء من هذه الروايات والحكم عليها من حيث القبول والرد:

وبعد أن عرضنا لنصوص الروايات الواردة في أحاديث افتراق الأمة ينبغي أن نعرض لموقف العلماء من هذه الروايات والحكم عليها من حيث القبول والرد.

ومن خلال استقراء مواقفهم تجاه الحديث يمكن تقسيمه للآتي:

أولًا: قبول الحديث لثبوت صحته عندهم بطرق متعددة.

هناك من قبل حديث افتراق الأمة لثبوت صحته عنده في بعض رواياته، وهذا نجده عند الزيلعي[١]من خلال دراسته للحديث وكذا العجلوني[٢].

كما نجد ذلك أيضًا عند ابن كثير وتصحيحه لهذا الحديث لتعدد طرقه، وفي هذا يقول: "قد روي في الحديث المروي من طرق عنه ﷺ أنه قال وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة"[٣]، ويقول: "جاء في الحديث المروي في المسانيد والسنن من طرق يشد بعضها بعضا إن اليهود افترقت على إحدى وسبعين فرقة وإن النصارى افترقت على ثنتين وسبعين فرقة وستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة قالوا ومن هم يا رسول الله قال ما أنا عليه وأصحابي"[٤].

ويرى ابن تيمية صحة الحديث قائلًا : "الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرهم[٥].

وهذا ما يقرره الألباني أيضًا ويرى صحة الروايات الواردة فيه بما فيها من زيادات[٦]، ولم ولم يضعّف سوى الرواية القائلة بأن (كلهم في الجنة إلا واحدة)[١]، ويعقب بعد ذلك قائلًا: "قد

---

[١] راجع: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (١/٤٥٠-٤٤٧)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

[٢] كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (١/١٦٨-١٧٠)، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

[٣] تفسير ابن كثير جزء (٢/١٤٤).

[٤] المرجع السابق (٤/٣٦٢-٣٦١).

[٥] راجع: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٣٤٥)، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

[٦] راجع: سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني (١/٤٠٣،٤١١)، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

تبين بوضوح أن الحديث ثابت لا شك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج به حتى قال الحاكم في أول كتابه المستدرك: إنه حديث كبير في الأصول، ولا أعلم أحدا قد طعن فيه، إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشذوذه"[٢].

ثانيًا: رفض الحديث لعدم ثبوت صحته عندهم

من العلماء من رفض الاستشهاد بهذا الحديث وقال بعدم صحته كابن حزم، حيث علق على هذا الحديث وحديث القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة قائلًا: "هذان حديثان لا يصحان أصلا من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد فكيف من لا يقول به"[٣].

كما رفض هذا الحديث بعض المعاصرين كالدكتور مُحَمَّد عمارة والذي لا يميل إلى التصديق بأن هذا الحديث هو من الأحاديث المعتمدة الموثقة التي لا يرقى إليها الشك، وذلك لعدة أسباب ذكرها بالتفصيل منها أنه – كما يقول – ككثير من الأحاديث المشابهة (حديث آحاد) وليس(بالمتواتر)، وأحاديث الآحاد – فيما يقول – إن جاز أن نأخذ بها في الأمور (العملية) ويقصد الفقهية، فإنها غير ملزمة في (الاعتقاديات) والقضايا النظرية [٤].

وهناك من المعاصرين من رد على الألباني في ادعاءه ثبوت الحديث مع ما ورد فيه من زيادات، وادعاءه أيضًا تتابع العلماء خلفا عن سلف في الاحتجاج به قائلًا: "وفي كلامه –أي الألباني– هذا نظر إذ لم يتتابع العلماء خلفاً عن سلف على الاحتجاج بهذا الحديث، بل تنكب عن إخراجه الشيخان ولم يحتجا بشيء من أسانيد وطرق هذا الحديث مع كثرتها، وإنما صححه المتساهلون كالترمذي وابن حبان والحاكم ومن حديث أبي هريرة وحده فقط ، وليس فيه زيادة " كلها في النار إلا واحدة"، ومداره على مُحَمَّد بن عمرو، وكل من لم يحتج بما تفرد به مُحَمَّد بن عمرو أو لم يحتج به مطلقاً من المتقدمين فهو قائل برد هذا الحديث، ولا يشترط أن يحكم الإمام الناقد

---

[١] راجع: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، الألباني (١٢٤/٣)، دار المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

[٢] راجع: سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني (٤٠٨/١).

[٣] الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم (١٣٨/٣)، مكتبة الخانجي – القاهرة.

[٤] راجع تفاصيل ما ذكره من الأسباب في كتابه: تيارات الفكر الإسلامي (ص٣٥٢–٣٥٤)، دار الشروق – القاهرة ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

على كل حديث بعينه بالرد بل حكمه على الراوي حكم على مروياته إذا لم يتابع عليها، وليس في كل طرق هذا الحديث طريق واحد أجمع المتقدمون على الاحتجاج بكل رواته، فلا يمكن والحال هذه ادعاء تتابع العلماء خلفا عن سلف على الاحتجاج بهذا الحديث، نعم لو جاء هذا الحديث من طريق احتج البخاري ومسلم به . وإن لم يخرجاه . لكان لهذا القول وجه والأمر على خلاف ذلك فلا تصح هذه الدعوى، وتصحيح المتساهلين في التصحيح كالترمذي وابن حبان والحاكم لا يخرجه عن كونه حديثا غريبا تفرد به راو متكلم فيه، وتنكب البخاري ومسلم عن الاحتجاج بمحمد بن عمرو كاف في إثبات هذه الدعوى، وكذا تنكبهما عن إخراج هذا الحديث مع كثرة طرقه"[١].

ثالثًا: قبول صدر الحديث ورفض ما ورد في عجزه لعدم ثبوت الصحة

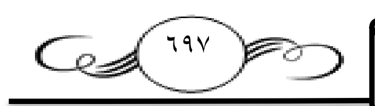
هناك من العلماء من قَبِلَ صدر الحديث ورفض عجزه، معتبرا أن ما ورد في عجزه زيادة لم تثبت صحتها، وهذا نجده عند ابن الوزير اليمني والشوكاني.

فابن الوزير اليمني يتحدث عن هذا الحديث وما ورد فيه من زيادة في حديث معاوية قائلًا: "حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة واحدة، وفي سنده أيضا ناصبي، فلم يصح عنه، وروى الترمذي مثله من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وقال: حديث غريب، ذكره في الإيمان من طريق الإفريقي، واسمه عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عنه، وروى ابن ماجة مثله عن عوف بن مالك، وأنس، وليس فيها شيء على شرط الصحيح، ولذلك لم يخرج الشيخان شيئا منها، وصحح الترمذي منها حديث أبي هريرة من طريق مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة، وليس فيه "كلها في النار إلا فرقة واحدة"، وعن ابن حزم أن هذه الزيادة موضوعة[٢].

---

[١] راجع: حديث الافتراق "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة" بين القبول والرد دراسة حديثية إسنادية للدكتور حاكم المطيري، مجلة جامعة صنعاء للقانون والدراسات الإسلامية، العدد العاشر.

[٢] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير (١٧٢/٣-١٦٩)، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.



ويقول أيضًا: "إياك والاغترار بـ(كلها هالكة، إلا واحدة) فإنها زيادة فاسدة، غير صحيحة القاعدة لا يؤمن أن تكون من دسيس الملاحدة، وعن ابن حزم أنها موضوعة، غير موقوفة ولا مرفوعة"[١].

أما الشوكاني فيذكر رواية أبي داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عن أبي هريرة وهي قوله ﷺ: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)، وهي الرواية التي قبلها.

وذكر ما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم عن معاوية مرفوعا نحوه والتي زاد فيها (كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة)، وما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا نحوه أيضا وزاد فيها (كلها في النار إلا ملة واحدة فقيل له ما الواحدة قال ما أنا عليه اليوم وأصحابي)، وذكر أيضًا ما أخرجه ابن ماجه عن عوف بن مالك مرفوعا نحوه وفيه (فواحدة في الجنة وثنتان وسبعون في النار قيل يا رسول الله من هم قال الجماعة).

كما ذكر ما أخرجه أحمد من حديث أنس وفيه (قيل يا رسول الله من تلك الفرقة قال الجماعة). [٢]

وبعد أن أورد الشوكاني الزيادات الواردة في الروايات يعقب قائلًا: "أما زيادة كونها في النار إلا واحدة فقد ضعفها جماعة من المحدثين بل قال ابن حزم إنها موضوعة [٣]، ويقول في موضع آخر: "إن زيادة كلها في النار لم تصح لا مرفوعة ولا موقوفة [٤].

رابعًا: قبول الحديث مع توجيهه بعيدا عن ظاهر النص

يذكر الشيخ الكوثري روايات الحديث وموقف المؤرخين منه، ويرى أنه عند التسليم بصحة الحديث وما ورد فيه من زيادات لا بد من توجيه نص الحديث بخلاف ما يحمله ظاهره من معنى، وفي هذا يقول: "والأجدر بالقبول –عند من يرى صحة الحديث– أن لا نتقدم بالحكم على مراد الرسول صلوات الله عله بدون حجة ظاهرة بل المتحتم أن نقول: إن الناجي هو من كان على ما عليه الصحابة ﷺ والسواد الأعظم من التمسك بما ثبت من الدين بالضرورة وإن الباقين

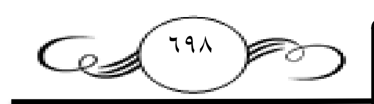
---

١ المرجع السابق (١٨٦/١).

٢ راجع: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني (٣٧٠/١-٣٧١)، دار الفكر – بيروت.

٣ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني (٥٩/٢).

٤ المرجع السابق (٢٥٨/٢).



على ضلال، إلا أن تشعب الفرق لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر فلا يصح قصر العدد علي فرق دون فرق، ولا علي قرن دون قرن لاستمرار ابتكار أهواء وتلفيق آراء مدة دوام الحياة البشرية في هذا العالم، فالكلام في الفرق كلها بدون التقيد بعدد هو الأبعد عن التحكم وهو الذي لا يكون مدعاة لهزئ الهازئين من غير أهل الدين[١].

تعقيب:

وبعد ذكر الآراء المختلفة حول موقف العلماء من حديث افتراق الأمة يظل التساؤل قائمًا: ما مدى صحة هذا الحديث وما ورد فيه من زيادات؟ وإلى أي مسلك من مسالك العلماء في موقفهم من الحديث يمكن ترجيحه؟

عند التحقيق يمكن القول بأن في طرق هذا الحديث مناكير وغرائب ضعيفة ومنكرة، وأحسنها حالا حديث أبي هريرة وهو حديث حسن، مع تساهل كبير في تحسينه لتفرد مُحَّمد بن عمرو به، وهو صدوق، له أوهام خاصة في روايته عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ولهذا كان القدماء يتقون حديثه كما قال يحيى بن معين[٢].

وعليه نرجح ما ذهب إليه ابن الوزير اليمني والشوكاني بقبول الرواية الخالية من الزيادات والمروية عن أبي هريرة ﷺ وهي: (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة)، وعدم قبول الروايات الأخرى التي تحمل زيادات وإضافات في متن الحديث.

---

[١] راجع: مقدمة الكوثري لكتاب التبصير في الدين للإسفراييني (ص٦٥-٦٧)، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.

[٢] راجع: حديث الافتراق "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة" بين القبول والرد دراسة حديثية إسنادية للدكتور حاكم المطيري.

المبحث الثاني

موقف البغدادي والاسفراييني والشهرستاني من الحديث

نتحدث هنا عن موقف مؤرخي الأشاعرة من حديث افتراق الأمة وذلك عند أشهر مؤرخيهم البغدادي والاسفراييني والشهرستاني، وسنجد أنهم جميعا تناولوا هذا الحديث وذكروه في كتبهم وكان لديهم رؤية واضحة من هذا الحديث، وسوف نتناول موقف كل واحد منهم على حدة من خلال ما يلي:

أولًا: عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ):

يذكر البغدادي في مقدمة كتابه الفرق بين الفرق حديث افتراق الأمة، وذكر أنه تعرض لهذا الحديث بالدراسة التفصيلية لسؤاله عن هذا الحديث، يقول البغدادي: "سألتم أسعدكم الله مطلوبكم شرح معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة، منها واحدة ناجية تصير إلى جنة عالية وبواقيها عادية تصير إلى الهاوية والنار الحامية وطلبتم الفرق بين الفرقة الناجية التي لا يزل بها القدم ولا تزول عنها النعم وبين فرق الضلال الذين يرون ظلام الظلم نورا واعتقاد الحق ثبورا وسيصلون سعيرا ولا يجدون من الله نصيرا، فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم والصراط المستقيم وتمييزها من الأهواء المنكوسة والآراء المعكوسة ليهلك من هلك عن بينة ويحيا من يحيا عن بينة فأودعت مطلوبكم مضمون هذا الكتاب وقسمت مضمونه خمسة أبواب هذه ترجمتها:

- باب في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة.
- باب في بيان فرق الأمة على الجملة ومن ليس منها على الجملة.
- باب في بيان فضائح كل فرقة من فرق الاهواء الضالة.
- باب في بيان الفرق التي انتسبت إلى الاسلام وليست منها.
- باب في بيان الفرقة الناجية وتحقيق نجاتها وبيان محاسن دينه"[1].

---

[1] الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي (ص٢،١)، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

ويستعرض البغدادي الروايات التي وردت في حديث افتراق الأمة، ويعقب عليها بأن "للحديث الوارد في افتراق الأمة أسانيد كثيرة، وقد رواه عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة كأنس بن مالك وأبي هريرة وأبي الدرداء وجابر وأبي سعيد الخدري وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي أمامة ووائلة بن الاسقع وغيرهم، وقد روى عن الخلفاء الراشدين أنهم ذكروا افتراق الأمة بعدهم فرقا، وذكروا أن الفرقة الناجية منها فرقة واحدة وسائرها على الضلال في الدنيا والبوار في الآخرة"[1].

وهذا يعني أن البغدادي يأخذ بهذا الحديث ويرى صحته، ولكن ما مراد النبي ﷺ بتلك الفرق؟

يحاول البغدادي توضيح المراد بالفرق قائلًا: "أن النبي ﷺ عليه السلام لم يرد بالفرق المذمومة التي هي أهل النار فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الفقه مع اتفاقهم على أصول الدين؛ لأن المسلمين فيما اختلفوا فيه من فروع الحلال والحرام على قولين:

- أحدهما قول من يرى تصويب المجتهدين كلهم في فروع الفقه وفرق الفقه كلها عندهم مصيبو.
- والثاني قول من يرى في كل فرع تصويب واحد من المتخلفين فيه وتخطئة الباقين من غير تضليل منه للمخطئ فيه.

وإنما فصّل النبي عليه الصلاة والسلام بذكر الفرق المذمومة فرق أصحاب الأهواء الضالة الذين خالفوا الفرقة الناجية في أبواب العدل والتوحيد، أو في الوعد والوعيد، أو في بابي القدر والاستطاعة، أو في تقدير الخير والشر، أو في باب الهداية والضلالة، أو في باب الإرادة والمشيئة، أو في باب الروية والإدراك، أو في باب صفات الله عز وجل وأسمائه وأوصافه، أو في باب من أبواب التعديل والتجويز، أو في باب من أبواب النبوة وشروطها ونحوها من الابواب التي اتفق عليها أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث على أصل واحد، خالفهم فيها أهل الأهواء الضالة من القدرية والخوارج والروافض والنجارية والجهمية والمجسمة والمشبهة ومن جرى من فرق الضلال، فصحّ تأويل الحديث المروي في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة إلى هذا النوع

---

[1] الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي (ص٥).

من الاختلاف دون الأنواع التي اختلفت فيها أئمة الفقه من فروع الأحكام في أبواب الحلال والحرام، أو ليس فيما بينهم تكفير ولا تضليل فيما اختلفوا فيه من أحكام الفروع[1].

وبعد أن أقر البغدادي الحديث وبيان المقصود بالفرقة، تحدث عن أهل السنة والجماعة، ويري البغدادي أنهم الفرقة الثالثة والسبعون من فريقي الرأي والحديث، وذكر أنهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته وعدله وحكمته وفي أسمائه وصفاته وفي أبواب النبوة والإمامة وفى أحكام العقبى وفى سائر أصول الدين، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق وهم الفرقة الناجية، ويجمعها الاقرار بتوحيد الصانع وقدمه وقدم صفاته الأزلية وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل مع الاقرار بكتب الله ورسله، وبتأييد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن وتحريم ما حرمه القرآن مع قيود ما صح من سنة رسول الله ﷺ واعتقاد الحشر والنشر وسؤال الملكين في القبر والاقرار بالحوض والميزان[2].

وينتهي البغدادي إلى القول بأن الفرقة الناجية هي من تقول بهذا كله، وفي هذا يقول: فمن قال بهذه الجهة التي ذكرناها ولم يخلط إيمانه بها بشيء من بدع الخوارج والروافض والقدرية وسائر أهل الاهواء فهو من جملة الفرقة الناجية إن ختم الله له بها، وقد دخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وأهل الظاهر[3].

ثانيًا: أبو المظفر الإسفراييني (ت٤٧١هـ):

يذكر العلامة الاسفراييني في كتابه التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين "أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسألونه عن الحق لصحة الاعتقاد والمعرفة وعن الباطل والشر للتمكن من المجانبة حتى قال حذيفة بن اليمان كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر وإنما كان يفعله لتصح له مجانبته لأن من لم يعرف الشر يوشك أن يقع فيه كما قال الشاعر:

---

[1] المرجع السابق (ص٦،٧).

[2] الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي ص٢٠).

[3] المرجع السابق (ص٢٠).

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

وقد أخبر ﷺ أنه سيظهر في زمن الإسلام من الفرق المختلفة ما ظهر في الأديان قبله فقال افترقت اليهود إحدى وسبعين فرقة وافترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة وتفترق أمتي ثلاثا وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة فقيل يا رسول الله من الناجية فقال ما أنا عليه وأصحابي، وفي خبر آخر أنه قال الجماعة وروى عبد الله بن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ قال في تفسير قوله تعالى: يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ [١] أن الذين ابيضت وجوههم هم الجماعة والذين اسودت وجوههم أهل الأهواء، فبين رسول الله ﷺ أن هذه الأمة يلبس بها وينسب إلى جملتها كثير من أهل الأهواء يفارقونهم في حقيقة الإيمان، وإن كانوا يلتبسون بهم في ظاهر الحال، فلا بد للمؤمن من أن يعرف حالهم حتى يتميز عنهم ويصون عقيدته عما هم عليه من البدع، ولا يكون كمن وصفه الله حيث قال: وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ [٢] وقد قال رسول الله ﷺ لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر ولا يبقى في النار من كان في قلبه ذرة من الإيمان، وإنما يحصل مثقال ذرة من الإيمان باعتقاد صحيح سليم عن جميع شوائب البدع والإلحاد وأنواع الكفر وما لم يتبين العاقل أوصاف البدع والإلحاد وأنواع الكفر، وما لم يتبين العاقل أوصاف البدع وأهلها لم يتقرر له حقيقة الإيمان المستخلص عن جميعها، وكلام النبي صدق ووعده حق، وهذا الذي أخبر عن وجود فرق الضلال فيما بين المسلمين لا محالة كائن[٣].

وهنا نلاحظ أن الإسفراييني يرى صحة حديث افتراق الأمة وأنه قد بنى عليه فكرته في تأليف الكتاب، ولكن ما موقفه من تكامل هذه الفرق ووجودها بما أخبر عليه الصلاة والسلام بعددها؟

يذكر الاسفراييني أنه قد اختلف مشايخ أهل التحقيق من علماء المسلمين في ذلك:

---

[١] آل عمران ١٠٦

[٢] يوسف١٠٦

[٣] راجع: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر الإسفراييني (ص١٤،١٥)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

- فقال بعضهم لم يتكامل وجود هذه الفرق من أهل البدع بين المسلمين بعد، وإنما وجد بعضهم وسيوجد بعدهم قبل يوم القيامة جميعهم فإن ما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم كائن لا محالة.
- وقال الباقون وهم الذين يتتبعون التواريخ ويفتشون عن المقالات المنقولة من أرباب المذاهب المتسمة بسمة الإسلام أن تمام هذه الفرق الضالة قد وجدت في زمرة الاسلام ووجب على المرء المحصل أن يميز عقيدته عن عقائدهم الفاسدة ودينه عن أديانهم الضالة[١].

ويقرر الإسفراييني بوضوح تام علة تأليفه للكتاب وهو تمييز أهل الحق وهم الفرقة الناجية عن غيرهم، وفي هذا يقول: "وأنه قد ظهر في بلاد الإسلام أقوام من أهل البدع يخدعون العوام ويلبسون عليهم الأديان وينتسبون إلى فريقي أهل السنة والجماعة أصحاب الحديث والرأي ويستظهرون بصدور لا يعرف حالهم من صدور أهل الإسلام ليتقوى بهم على خداع أهل الغرة من المسلمين ويظهرون به للأغمار أن لهم الغلبة والقوة ولا يعرف الجاهل بأحوالهم إن الباطل قد يكون له جولة ثم يسقط كما سارت به الامثال على لسان الكافة أن الباطل يجول جولة ثم يضمحل وكما يقال الحق أبلج والباطل لجلج وقال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ٢٧﴾[٢]، فأردت أن أجمع كتابا فارقا بين الفريقين جامعا بين وصف الحق وخاصيته والإشارة إلى حججه ووصف الباطل وحد شبهه ليزداد المطلع عليه استيقانا في دينه وتحقيقا في يقينه فلا ينفذ عليه تلبيس المبطلين ولا تدليس المخالفين للدين"[٣].

وبعد ذلك كله يؤكد الإسفراييني على موقفه من افتراق الأمة قائلًا: "اعلم أن الله حقق في افتراق هذه الأمة ما أخبر به الرسول ﷺ من افتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة واحدة منها ناجية والباقون في النار والفرقة الثالثة والسبعون هي الناجية وهم أهل السنة والجماعة من أصحاب الحديث والرأي وجملة فرق الفقهاء الذين اختلفوا في فروع الشريعة التي لا يجري فيها

---

[١] المرجع السابق (ص١٦).

[٢] إبراهيم٢٧

[٣] التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر الإسفراييني (ص١٦،١٧).

التبري والتكفير وهم من أخبر النبي ﷺ عنهم بقوله: الخلاف بين أمتي رحمة، والله ولي العصمة من كل إلحاد وبدعة"[١].

ثالثًا: الشهرستاني (ت٥٤٨هـ):

عند تتبع ما كتبه الشهرستاني في مقدمة كتابه الملل والنحل نجده يذكر حديث افتراق الأمة ويعتمد عليه في تقسيمه للفرق، إذ يقرر هذا قائلًا: "وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها، فافترقت المجوس على سبعين فرقة، واليهود على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة، والناجية أبدا من الفرق واحدة، إذ الحق من القضيتين المتقابلتين في واحدة، ولا يجوز أن تكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على شرائع التقابل، إلا وأن تقتسما الصدق والكذب، فيكون الحق في إحداهما دون الأخرى، ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول المعقولات بأنهما محقان صادقان، وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحدا؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة واحدة وإنما عرفنا هذا بالسمع، وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ وأخبر النبي عليه السلام: ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، الناجية منها واحدة، والباقون هلكى، قيل: ومن الناجية؟ قال: أهل السنة والجماعة، قيل: وما السنة والجماعة؟ قال: ما أنا عليه اليوم وأصحابي"[٢].

ومن خلال ما سبق يتبين بوضوح اعتماد الشهرستاني هذا الحديث وما ورد فيه من زيادات، وجعله عمدة في حديثه عن الفرق.

ولكن ما هو القانون الذي بنى عليه ذكره الفرق الإسلامية؟

يأخذ الشهرستاني على مؤرخي الفرق أولا عدم سيرهم على منهجية محددة أو قانون في ذكرهم مقالات الفرق، وهو ما دفعه إلى تعيين قانون بنى عليه تعديد الفرق الإسلامية، وفي هذا يقول: "إن لأصحاب المقالات طرقا في تعديد الفرق الإسلامية لا على قانون مستند إلى أصل ونص و لا على قاعدة مخبرة عن الوجود فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في

---

[١] المرجع السابق (ص٢٣).

[٢] الملل والنحل، الشهرستاني (١/١١).

تعديد الفرق ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أن ليس كل من تميزه عن غيره بمقالة ما في مسألة ما عد صاحب مقاله وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد ويكون من انفرد بمسألة في أحكام الجواهر مثلا معدودا في عداد أصحاب المقالات، فلا بد إذن من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد، يكون الاختلاف فيها اختلافا يعتبر مقالة ويعد صاحبه صاحب مقالة، وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق وعلى الوجه الذي وجد لا على قانون مستقر وأصل مستمر، فاجتهدت على ما تيسر من التقدير وتقدر من التيسير ، حتى حصرتها في أربع قواعد هي الأصول الكبار :

- القاعدة الأولى الصفات والتوحيد فيها: وهي تشتمل على مسائل الصفات الأزلية إثباتا عند جماعة ونفيا عند جماعة، وبيان صفات الذات وصفات الفعل وما يجب لله تعالى وما يجوز عليه وما يستحيل وفيها الخلاف بين الأشعرية والكرامية والمجسمة والمعتزلة.
- القاعدة الثانية القدر والعدل فيه وهي تشتمل على مسائل القضاء والقدر والجبر والكسب وإرادة الخير والشر والمقدور والمعلوم إثباتا عند جماعة ونفيا عند جماعة، وفيها الخلاف بين القدرية والنجارية والجبرية والأشعرية والكرامية.
- القاعدة الثالثة الوعد والوعيد والأسماء والأحكام: وهي تشتمل على مسائل الإيمان والتوبة والوعيد والإرجاء والتفكير والتضليل إثباتا على وجه عند جماعة ونفيا عند جماعة، وفيها الخلاف بين المرجئة والوعيدية والمعتزلة والأشعرية والكرامية.
- القاعدة الرابعة السمع والعقل والرسالة والإمامة: وهي تشتمل على مسائل التحسين والتقبيح والصلاح والأصلح واللطف والعصمة في النبوة وشرائط الإمامة نصا عند جماعة وإجماعا عند جماعة وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع والخلاف فيها بين الشيعة والخوارج والمعتزلة والكرامية والأشعرية"[١].

ويؤكد الشهرستاني بعد وضعه لهذا القانون أنه قد تبينت أقسام الفرق الإسلامية وانحصرت كبارها في أربع بعد أن تداخل بعضها في بعض، وأن كبار الفرق الاسلامية أربع:

---

[١] الملل والنحل، الشهرستاني (١/١٣-١٢).

١ – القدرية ٢ – الصفاتية ٣ – الخوارج ٤ – الشيعة، ويتركب بعضها مع بعض ويتشعب عن كل فرقة أصناف فتصل إلى ثلاث وسبعين فرقة[١].

أما عن طريقته في ترتيب المقالات لدى الفرق فيذكر الشهرستاني ما سار عليه المؤرخين للفرق ثم يذكر منهجيته، فأصحاب كتب المقالات لهم طريقان في الترتيب أحدهما أنهم وضعوا المسائل أصولا ثم أوردوا في كل في مسألة مذهب طائفة طائفة وفرقة فرقة، والثاني أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولا ثم أوردوا مذاهبهم في مسألة مسألة، ورأى ترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة لأنها – على حد قوله– أضبط للأقسام وأليق بباب الحساب[٢].

وينتهي الشهرستاني إلى القول: "وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم من غير تعصب لهم، ولا كسر عليهم دون أن أبين صحيحة من فاسده وأعين حقه من باطله وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونفحات الباطل[٣].

ومن خلال هذا العرض المجمل عند الشهرستاني يتبين ما يلي:

- اعتماد الشهرستاني حديث افتراق الأمة وجعله أساسا في حديثه عن الملل والنحل.
- الموضوعية التي التزم بها الشهرستاني في عرضه لمقالات الفرق، وذلك بذكرها كما وردت عندهم، والتزامه بالمنهج الضابط الذي أخذه على نفسه، وهو هنا يوافق ما فعله شيخ المذهب الإمام الأشعري في مقالات الإسلاميين.

تعقيب:

عرفنا مما سبق موقف مؤرخي الأشاعرة من حديث افتراق الأمة، وتبين اعتمادهم على حديث افتراق الأمة، وعلى الرغم من اعتمادهم على هذا الحديث إلا أن غايتهم لم تكن لتكفير غيرهم وإثبات أنهم وحدهم من يمثلون أهل السنة والجماعة كما فعل غيرهم؛ وإنما لتأسيس فكرة الاختلاف والفرقة داخل الملة الواحدة، وتحقيق ما ورد في الحديث، وهو ما دفع بعضهم الاجتهاد في عدّ الفرق بمقدار العدد الذي ورد في الحديث.

---

١ المرجع السابق (١/١٣).

٢ راجع: المرجع السابق (١/١٤).

٣ المرجع السابق (١/١٤).

والحقيقة أن حديث افتراق الأمة قضية شائكة، وكما شغل هذا الحديث القدماء شغل أيضا العلماء المعاصرين، ومن المعاصرين الذين تعرضوا له الشيخ مُحَّد عبده، حيث يقرر أن هذا الحديث قد أفادنا أن في الأمة فرق متفرقة، وأن الناجية منهم واحدة، وقد بينها النبي صلى الله عليه وسلم بأنها التي على ما هو عليه وأصحابه، وكون الأمة قد حصل فيها افتراق على فرق شتى تبلغ العدد المذكور أو لا تبلغه ثابت قد وقع لا محالة، وكون الناجي منهم واحدة أيضا حق لا كلام فيه فإن الحق واحد، هو ما كان النبي عليه وأصحابه، فإن ما خالف ما كان عليه النبي فهو رد، وأما تعيين أي فرقة هي الناجية أي التي تكون على ما (كان) النبي عليه وأصحابه فلم يتعين لي إلى الآن، فإن كل طائفة ممن تذعن لنبينا بالرسالة تجعل نفسها على ما كان عليه النبي وأصحابه... فكل يبرهن على أنه الفرقة الناجية الواقفة على ما كان عليه النبي وأصحابه وكل طائفة منهم متى رأت من النصوص ما يخالف ما اعتقدت أخذت في تأويله وإرجاعه إلى بقية النصوص التي تشهد لها، فكل برهن على أنه الفرقة الناجية المذكورة في الحديث وكل مطمئن بما لديه وينادي نداء المحقق لما هو عليه[١]

ويذكر الدكتور عبد الحليم محمود أن حديث افتراق الأمة قد أثار تفنن كثير من مؤرخي الفرق الإسلامية ، فخيل إليهم أنه من المحتم عليهم أن يبلغوا بالفرق الحد الذي ذكر في هذا الحديث، وضرب مثلا بالشهرستاني الذي حصر الفرق في العدد المذكور، وكأنه قد تيقن أنه لن تنشأ بعده فرقة، وكأنه قد تيقن أيضا أنه أحاط بكل ما كان يموج به العالم الإسلامي في زمنه – على سعته – من آراء، وقد صنع كثير غيره صنيعه في حصر هذه الفرق، وعدها بطرق تدعونا أحيانا إلى الابتسام لسذاجتها، وإذا كان مؤرخو الفرق قد تعسفوا في تعدادها، فإن رجال الفرق أنفسهم قد دافع كل منهم عن فرقته، ورأى أنها – وحدها – هي الناجية، أما ما عداها فهو في النار، وقد وصل بهم الأمر في تبرير رأيهم أن يتلقفوا كل ما يتوهمون أنه يساعدهم، ولو كان باطلا يدعو إلى السخرية، أو مجرد تخيل لا يقام له وزن[٢].

---

[١] راجع: تفسير المنار، مُحَّد رشيد بن علي رضا (٨/١٩٤،١٩٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ١٩٩٠م.

[٢] راجع: التفكير الفلسفي في الإسلام، الدكتور عبد الحليم محمود (ص٧٢-٨٣)، دار المعارف – مصر، ١٩٨٩م.

وقد أشار الشيخ أبو زهرة إلى حديث الافتراق، ويرى أن رواياته كثيرة، يشد بعضها بعضا بحيث لا تبقى ريبة في حاصل معناه[1].

وبعد هذا العرض كله لموقف الأشاعرة وبعض المعاصرين من حديث الافتراق نرجح الآتي:

- قبول الرواية المروية عن أبي هريرة ﷺ، والتي تفيد افتراق اليهود والنصارى وأمة مُحَمَّد، دون تعرض لأي شيء آخر، وعلى قبولها ثبوت صحتها عند الكثير، وخلوها من الزيادات محل الخلاف.
- يكون معنى الحديث هو إثبات افتراق الأمم وأن النصارى افترقت أكثر من اليهود وأن المسلمين سيفترقون أكثر منهم، وعليه يكون العدد الوارد لا يفيد الحصر وإنما يفيد التكثير.

---

[1] راجع: تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، الشيخ أبو زهرة، (ص١١)، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٩٩٦م.

المبحث الثالث

موقف الأشاعرة من مخالفيهم

يأتي الحديث هنا عن موقف الأشاعرة من مخالفيهم لبيان الأثر الذي ترتب على قبول هذا الحديث عندهم، فهل كفّر الأشاعرة غيرهم انطلاقا من هذا الحديث ومحالة إثبات أنهم وحدهم الفرقة الناجية المقصودة في هذا الحديث كما فعل غيرهم؟ أم ماذا؟

الحقيقة أن موقف الأشاعرة مع مخالفيهم من المسلمين اتسم بالتسامح، فهم لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله، وهذه رؤية إمامهم الأشعري ومعتمد مذهبهم.

فالشيخ الأشعري من الأوائل الذين أرخوا للفرق الإسلامية وذلك في كتابه (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين)، ومع ذلك لم يتعرض لحديث افتراق الأمة.

وتسامح الأشاعرة مع غيرهم وعدم تكفيرهم لغيرهم نجده بجلاء عند إمامهم الأشعري من خلال ما يلي:

تسمية كتابه الذي أرّخ فيه لفرق المسلمين بعبارة تجمع ولا تفرق (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين)، مما يؤكد على رؤيته الجمعية.

أيضًا ما ذكره في مقدمة كتابه المقالات قائلًا: " اختلف الناس بعد نبيهم ﷺ في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضا، وبرئ بعضهم من بعض، فصاروا فرقا متباينين، وأحزابا متشتتين، إلا أن الاسلام يجمعهم ويشتمل عليهم"[١]، وما ذكره في الإبانة قائلًا: "وندين بأن لا نكفر أحدا من أهل القبلة بذنب يرتكبه ما لم يستحله، كالزنا والسرقة وشرب الخمر، كما دانت بذلك الخوارج، وزعمت أنهم كافرون. ونقول: إن من عمل كبيرة من هذه الكبائر مثل الزنا والسرقة وما أشبهها مستحلا لها، غير معتقد لتحريمها كان كافرا"[٢].

أيضًا ما نقله عنه الإمام الذهبي قائلًا: "رأيت للأشعري كلمة أعجبتني وهي ثابتة رواها البيهقي سمعت أبا حازم العبدوي سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول لما قرب حضور أجل أبي

---

[١] مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري (ص١،٢)، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة.

٢ الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري (ص٢٦)، تحقيق الدكتورة فوقية حسين، دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى،١٣٩٧هـ.

الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني فأتيته فقال: أشهد علي أني لا أكفر أحدا من أهل القبلة لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد وإنما هذا كله اختلاف العبارات، وعلق الذهبي بقوله: وبنحو هذا أدين"[١].

وهذه الرؤية التي أسسها الشيخ الأشعري نجدها أيضًا عند أتباعه من بعده يقول الإمام الغزالي: "ينبغي أن تلازم الإنكار في كل ما لم يثبت، وما ثبت فيستنبط له تأويلاً، فما تعذر عليك فقل: لعل له تأويلاً وعذراً لم أطلع عليه، واعلم أنك في هذا المقام بين أن تسيء الظن بمسلم وتطعن عليه وتكون كاذباً أو تحسن الظن به وتكف لسانك عن الطعن وأنت مخطئ مثلاً، والخطأ في حسن الظن بالمسلم أسلم من الصواب بالطعن فيهم ، فلو سكت إنسان مثلاً عن لعن ابليس أو لعن أبي جهل أو أبي لهب أو من شئت من الأشرار طول عمره لم يضره السكوت ، ولو هفا هفوة بالطعن في مسلم بما هو بريء عند الله تعالى منه فقد تعرض للهلاك، بل أكثر ما يعلم في الناس لا يحل النطق به لتعظيم الشرع الزجر عن الغيبة ، مع أنه إخبار عما هو متحقق في المغتاب . فمن يلاحظ هذه الفصول ولم يكن في طبعه ميل إلى الفضول آثر ملازمته السكوت وحسن الظن بكافة المسلمين وإطلاق اللسان بالثناء على جميع السلف الصالحين"[٢].

ويقول أيضًا: "ولا تقطع بشهادتك على أحد من أهل القبلة بشكر أو كفر أو نفاق، فإن المطلع على السرائر هو الله تعالى، فلا تدخل بين العباد وبين الله تعالى، واعلم أنك يوم القيامة لا يقال لك لم لم تلعن فلانا، ولم سكت عنه؛ بل لو لم تلعن إبليس طول عمرك ولم تشغل لسانك بذكره، لم تسأل عنه، ولم تطالب به يوم القيامة، وإذا لعنت أحدا من خلق الله تعالى طولبت به. ولا تذمن شيئا مما خلق الله تعالى، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يذم الطعام الرديء قط، بل كان إذا اشتهى شيئا أكله وإلا تركه"[٣].

ويقول الرازي: "المختار عندنا أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بدليل منفصل ويدل عليه النص والمعقول أما النص فقوله ﷺ (من صلى صلاتنا وأكل ذبيحتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته) وأما المعقول فهو أن العلم بهذه

---

[١] سير أعلام النبلاء، الذهبي (١٥/٨٨)، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

[٢] راجع الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٦١-٢٦٤)، دار ومكتبة الهلال – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣ مجموعة رسائل الإمام الغزالي (ص٣٩٠).

المسائل لو كان شرطا لصحة الإيمان لكان يجب أن لا يحكم النبي ﷺ بإيمان أحد إلا بعد أن يسأله عنها ولما لم يكن كذلك بل كان يحكم بإيمانهم من غير أن يسألهم عن هذه المسائل علمنا أن الإسلام لا يتوقف عليها"[١].

وبهذا يتبين بجلاء موقف الأشاعرة من مخالفيهم، وهي رؤية مبنية على عدم تكفير واستحلال دمائهم، وهذا هو ما دفع الأزهر الشريف إلى تبني الفكر الأشعري، وهذا ما نص عليه الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب قائلًا: "لقد استطاع مذهب الأشعري الذي اشتهر باسم مذهب اهل السنة والجماعة أن يوفر للأمة الإسلامية استقرار العقل وهدوء النفس، وأن يزيل التعارض بين كل الثنائيات المتشابهة التي تبدو في ظاهرها متناقضة الأطراف، والتي كانت ولا تزال سببا رئيسا في الفتن المذهبية، وما تؤدي إليه من تنازع وتكفير ودماء"[٢].

ويقول أيضًا في حديثه عن الأشاعرة: " إنه المذهب الذي لا اختراع فيه لعقيدة مستحدثةٍ طارئة لم تكن على هدي النبي ﷺ وصحابته رضوان الله عليهم، وإنما هو محض تسجيل وتقرير لما كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته والسلف الأوائل، وما تلقته الأمة بالقبول، ودرج عليه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها على امتداد تاريخهم الطويل، ثم هو المذهب الذي يجتث من خلال أصوله وفروعه نزعة التعصب والتكفير – بالمذهب أو بلازم المذهب– أو الطائفية في أحدث التسميات"[٣].

---

١ معالم أصول الدين، الرازي (ص١٣٧)، دار الكتاب العربي – لبنان.

٢ أهل السنة والجماعة، الدكتور أحمد الطيب (ص٤٤)، الحكماء للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٣ المرجع السابق.

الخاتمة

هذا البحث الذي تناول موقف مؤرخي الأشاعرة من حديث افتراق الأمة يمكن إبراز أهم نتائجه فيما يلي:

- قبول أكثر مؤرخي الأشاعرة لحديث افتراق الأمة وتقسيم الفرق على ما ورد فيه من عدد لإفادته الحصر.
- لم يأت قبولهم حديث افتراق الأمة في سياق التعصب للمذهب أو تكفير غيرهم كما عند البعض وإنما كانت غايتهم محاولة حصر الفرق وجمعها تحقيقا لما ورد في الحديث.
- ترجيح عدم قبول ما جاء في حديث افتراق الأمة من زيادات وترجيح المقصود بالعدد الوارد في الحديث ليس الحصر وإنما التكثير.
- سماحة المذهب الأشعري مع مخالفيهم وعدم تكفيرهم لغيرهم من المسلمين وهذه الرؤية أسسها إمامهم الأشعري وهي معتمد مذهب الأشاعرة.
- تبني الأزهر الشريف المذهب الأشعري بسبب موقفه من مخالفيه، واجتثاثه نزعة التعصب والتكفير.

أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١. الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، تحقيق الدكتورة فوقية حسين، دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى،١٣٩٧هـ.

٢. الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، دار ومكتبة الهلال – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣. أهل السنة والجماعة، الدكتور أحمد الطيب، الحكماء للنشر، الطبعة الثانية، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٤. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، الشيخ أبو زهرة، دار الفكر العربي – القاهرة، ١٩٩٦م.

٥. التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، أبو المظفر الإسفراييني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٦. تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٧. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٨. التفسير الكبير للرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠م.

٩. تفسير المنار، مُحَمَّد رشيد بن علي رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة، ١٩٩٠م.

١٠. التفكير الفلسفي في الإسلام، الدكتور عبد الحليم محمود، دار المعارف – مصر، ١٩٨٩م.

١١. التمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية للشيخ مصطفى عبد الرازق، لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، ١٣٧٩هـ– ١٩٥٩م.

١٢. تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق – القاهرة ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

١٣. جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.

١٤. حديث الافتراق "تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة" بين القبول والرد دراسة حديثية إسنادية للدكتور حاكم المطيري، مجلة جامعة صنعاء للقانون والدراسات الإسلامية، العدد العاشر.

١٥. رسالة التوحيد للإمام مُحَمَّد عبده، دار الكتاب العربي، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

١٦. رسالة التوحيد، مُحَمَّد عبدة، دار الكتاب العربي، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٦م.

١٧. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١٨. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، الألباني، دار المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ–١٩٩٢م.

١٩. سنن ابن ماجة، دار الفكر – بيروت.

٢٠. سنن أبي داوود، دار الكتاب العربي – بيروت.

٢١. سنن الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.

٢٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ.

٢٣. شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين التفتازاني، دار المعارف النعمانية – باكستان، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، الطبعة الأولى.

٢٤. صحيح البخاري، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٥. علم الكلام وبعض مشكلاته للعلامة الدكتور أبو الوفا التفتازاني، دار الثقافة ١٩٩١ م

٢٦. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٧. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، دار الفكر – بيروت.

٢٨. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر البغدادي، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
٢٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، مكتبة الخانجي – القاهرة.
٣٠. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.
٣١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، دار الكتاب العربي – القاهرة، ١٤٠٧هـ.
٣٢. مجموع الفتاوى لابن تيمية، دار الوفاء، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٣٣. مجموعة رسائل الإمام الغزالي.
٣٤. المستدرك على الصحيحين للحاكم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
٣٥. مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ–٢٠٠١م.
٣٦. معالم أصول الدين، الرازي، دار الكتاب العربي – بيروت.
٣٧. مفتاح السعادة، طاش كبرى زادة، دار الكتب العلمية بيروت.
٣٨. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الأشعري، تحقيق هلموت ريتر، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثالثة.
٣٩. مقدمة الكوثري لكتاب التبصير في الدين للإسفراييني، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة.
٤٠. المقدمة، ابن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، مكتبة الأسرة – مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
٤١. الملل والنحل، الشهرستاني، دار المعرفة – بيروت – ١٤٠٤هـ.

فهرس الموضوعات